

شعيب عن ابيه عن جده اذا كانه الراوي عنه ثقة والمسئلة
 السوار قال في الامام فسحق الفارسي في كتابه حديث آخر
 رواه ابوداود وباسناده عن عبد الله بن شداد ابن الهادي
 انه دخل على عائشة رضي الله عنها فقالت دخلت على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فرائي في يدي قنحات من ورق
 فقال ما هذا يا عائشة فقلت صنعتهم اتزين لكدتهم
 يا رسول الله قال اتودين زكاهن قلت لا وما شيا الله
 قال ابو حنيفة من النار واخرجه الحاكم في المستدرک وقال
 هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه قالوا
 الامام ولم يبق في الخبر الا كونه من رواية يحيى بن ايوب
 وقد اخرج له مسلم وقد ذكر الدارقطني في رجال البخاري
 ايضا وقول ابن القطان بالنسبة الى من فوقه لا يثبت لان
 مراتب الرواية مختلفة ولا يكفر من نقصان مرتبة ربط
 عن آخر تضعيفه بالنظر اليه والحديث على شرط مسلم
 هذا كلام الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد حديث آخر
 عن ام سلمة رضي الله عنها قالت كنت لبس اوضاحا من
 ذهب فقلت يا رسول الله انتم مو فقال ما بلغ ان يؤدى
 زكاته فتزكى فليس بكنز اخرجه ابوداود وهذا الحديث
 اخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط البخاري
 ولم يخرجاه ومومن حديث محمد بن مهاجر عن ثابت بن
 عجلان وهذا محرز اخرج له مسلم في صحيحه وثابت بن
 عجلان اخرج له البخاري في صحيحه وقال عبد الحق في اسناد
 ثابت بن عجلان ولا يحتج به قال ابو الحسن بن القطان
 قوله في ثابت بن عجلان لا يحتج به قوله لم يقله غيري
 اعلم ونهاية ما قال فيه العقيلي لا يتابع عما حديثه
 وهذا من قول العقيلي

وهذا من قول العقيلي تجامل عليه انما حسن بما قال من
 لا يعرفه تاليفه فانما من عرف بها فانفراده لا يثبت الا انه
 يكفره لكونه وقال ابو حاتم الرازي ثابت بن عجلان صحيح
 الحديث وقال النسائي ثقة حديث آخر عن علقمة عن عبد
 الله رضي الله عنه ان امرأة اتت نبي الله صلى الله عليه وسلم فقالت
 ان لي حليا واة لي ابني اخ فيجزى عني ان اجعل زكاة
 الحلي فيهم قال نعم رواه الدارقطني وفيه تبصيرة بن عتبة
 قال صاحب الامام مخرج له في الصحيح والبر البخاري عنه
 في صحيحه وفي الصحيح الاوضح حلي من الدرهم الصحيح
 والفتحات خواتم كبار وذكر لنا ابو الفرج ثمانية احاديث
 في بعضها المجاج بن اراطه قلنا قد صح من غير طريقه كما
 قلناه قال وفي بعضها سهر بن حوشب وقد وثقه احمد
 وروى عنه في غير موضع فهو حجة عليه ولنا ايضا عموم
 الاحاديث وفي ايجاب الزكاة في الذهب والفضة فلا يجوز
 اخراج البعض منها بما لا يثبت والرواية بالوجوب عن
 عائشة رضي الله عنها قد صححت واخراجها زكاة ما وقع عنها
 الخلاف فيه وكذا عن ابن عمر وزعموا ان اتخاذ الحلي
 لاستعمال المباح يسقط الزكاة عن الذهب والفضة ككتاب
 البدلة وادعوا ايضا ان المال لا يثبت ناسيا بذلك فلا يثبت
 فيه الزكاة كما لو اشترى به اذارا لا يسكنها قال ابن حزم
 هذا فاسد لانه لم يات به قران ولا سنة ولا اجماع ولا
 نظر صحيح وهذا صحيح لانه لا تاثير لقولهم اتخذت لاستعمال
 مباح فاته باطلا باسماها للنفقة على زوجته واولاده
 ونفسه اذا مسكت الامر واجب ولا يبطل عنها الزكاة
 فالمباح اولى ولان الحلي مال فاضل عن الحاجة الاصلية